

ECO



Eco has been published by Non-Governmental Environmental Groups at major international conferences since the Stockholm Environment Conference in 1972. This issue is produced co-operatively by Climate Action Network (CAN) groups attending the SBI, SBSTA, AWG-KP and AWG-LCA in Bonn in June 2008. ECO website: <http://www.climatenetwork.org/eco>

هناك تمويل للمناخ! حان الوقت لإنهاء دعم الوقود الأحفوري!

والعديد من الدول الأخرى قد أعرب عن اهتمامه. أما النبا السيئ فهو أن مصدر التمويل الرئيسي، أي حصة عائدات تخفيضات الانبعاثات المعتمدة من آلية التنمية النظيفة، قد نضب الآن بشكل شبه كامل. في نهاية عام 2010، أشارت التقديرات إلى أن الإيرادات ستكون 400 مليون دولار بحلول نهاية عام 2012، ولكن في الواقع لا يمكن تحقيق إلا 180 مليون دولار نظراً إلى السعر المنخفض لتخفيضات الانبعاثات المعتمدة.

قامت بعض البلدان المتقدمة بتقديم مساهمات وصلت قيمتها إلى 120 مليون دولار إلى صندوق التكيف، وهذا أمر عظيم. وكانت إسبانيا والسويد كريميتين في مساهمتهما، بينما المملكة المتحدة وألمانيا لم تساهما سوى بعشر من ناتجهما المحلي الإجمالي مقارنة بإسبانيا أو السويد (ما يقرب من العشر).

ولكن العديد من الدول المتقدمة الأخرى لم يقدم أي تبرعات بالرغم من الفوائد التي تعود على المجتمعات الضعيفة التي تتناولها مشاريع صندوق التكيف. ما زال الوقت متاحاً لتقديم تعهدات من جانب الوزراء في

لذلك، عندما تسمع أنه لا يمكن توفير المال، أيها القارئ العزيز لمنظمة التعاون الاقتصادي، اعرف تماماً أين يمكنك إيجاده! لقد حان الوقت لوقف دعم الصناعة التي تمول أزمة المناخ واستخدام هذه الأموال لتأمين مستقبل آمن (ويمكننا البدء من خلال إدراج تخلص تدريجي من دعم الوقود الأحفوري في برنامج عمل التخفيف لفترة ما قبل عام 2020...).

الدول المساهمة والدول غير المساهمة: الحقائق والأرقام بشأن صندوق التكيف

يبدو أن المزيد من البلدان يعترف بالتقدم والإنجازات التي يقوم بها صندوق التكيف في السنوات الأخيرة. فقد ظهر التقدم المحرز حتى الآن في حدث جانبي يوم الجمعة الماضي عقد بالاشتراك مع مجلس إدارة صندوق التكيف.

أولاً الخبر السار: بعد سنتين فقط من الدعوة الأولى لتقديم المقترحات، تمت الموافقة على مشروعاً ملموساً للتكيف حتى الآن، وخصص لها مبلغ 160 مليون دولار. تمت الموافقة على الوصول المباشر لـ 14 بلداً،

عند التجول في أروقة شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت، ليس من الصعب أن نسمع خيبة أمل البلدان الأكثر فقراً التي تشتكي من عدم وجود تمويل المناخ. والصوت الأعلى الوحيد الذي نسمعه، أعدار البلدان الأكثر ثراءً، التي تقول بأن المال ليس متوفراً في أي مكان.

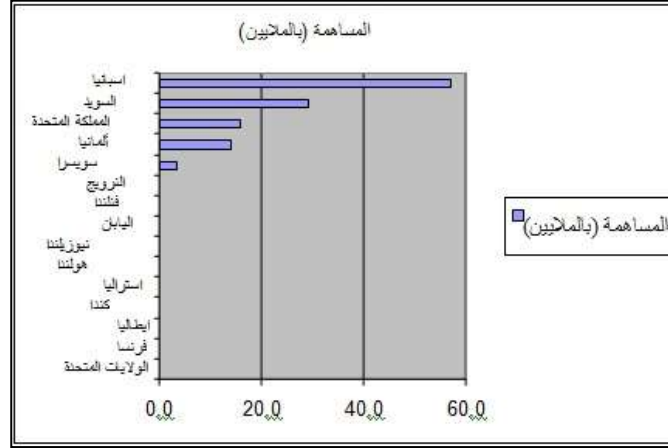
حسناً، إن منظمة التعاون الاقتصادي لديها الحل! يظهر تحليل جديد من منظمة Oil Change International أن الدول الغنية تتفق على دعم شركات الوقود الأحفوري أكثر من 5 أضعاف مما تتفقه على التزاماتها المالية بالمناخ.

إن مجرد إلقاء نظرة سريعة على الأرقام يوفر بعض التفاصيل المروعة. أستراليا، على سبيل المثال، قد دعمت الوقود الأحفوري بمعدل 40 مرة أكثر من التزامها بتمويل المناخ. وما عن الولايات المتحدة؟ إن التزامها بالتمويل المناخ بالكاد يُشكل 20% من ما ينفقونه على دعم أغنى الشركات في العالم. أما البلد الأحفوري المفضلة، كندا، تتفق حوالي ثمانية أضعاف على دعم صناعة الوقود الأحفوري الحبيب أكثر مما تتفقه على دعم الصناعات الأكثر ضعفاً.

رمال القطران في كندا حدّ التدقيق والتفنيذ قبل اعتمادها. وهذا خبر سار تستحق عنه كندا جائزة انتهاك البريتوكول في موضوع الأحفوريات وهو يُنلج صدر مدراء عامي الشركات الذي يُحبّون ما يُعرف بمقاربة كندا "الأنيقّة". وعليه، يعالج تقرير صادر مؤخراً عن بعثة الشباب الكندي بعنوان *Commitment Issues* مسوّد

توسع قضيّة رمال القطران راصداً الوثائق الخاصة بالقطاع والتي تضرب عرض الحائط مستويات الإنتاج المبيّنة في سيناريوهات الوكالة الدوليّة للطاقة IEA الأربعمئة وخمسين. وبالنظر إلى تمسك كندا بنفطها ، فمن غير المفاجئ أن يتخطى حجم الدعم الممنوح حالياً لصناعة النفط الأحفوري النسب المخصصة لتمويل قطاع البيئة بنسبة سبعة مقابل واحد. وحتى الساعة تُسيئ مقارنة كندا المفرطة في الإنتاج إلى سمعة الدولة مرتهنّة بالتالي سياستها في قطاع البيئة. فإذا أراد معالي الوزير بيتر أن يزعم بأنّ حكومته تُأبه للتغيّر المناخي وجب عليه أن يبدأ بالكشف عن سياسات صارمة حول "احتواء ظاهرة القطران" في خلال زيارته هذا الأسبوع.

في الأيام القادمة في الدوحة، على أن يحذوا حذو العديد من الأفراد الذين قاموا بالتبرع من أجل المساعدة على تعزيز صندوق التكيف.



إجمالي الانبعاثات يفوق حجم الانبعاثات الصادرة عن دولة نيوزيلندا كاملة، بات متعارفاً على تسمية الأخيرة بـ"القنبلة الكربونيّة".

وتفيد توقعات مكتب الوزير الكنت بأن ترتفع انبعاثات رمال القطران بحلول العام 2020 إلى 73 مليون طنّ مما من شأنه أن يقضي على أي انخفاضٍ آخر يسجّله اقتصاد كندا في مجال الانبعاثات (75 مليون طنّ). ورغم ذلك لم تُحرّك أوتاوا ساكناً من أجل احتواء حجم التلوّث الذي يُسببه انبعاث غازات الدفيئة GHG أو خفضه. لا بل على العكس من ذلك، تُفيد مستندات الحكومة بأنّ كندا ذهبت في سياسات التغيير المناخي التي تعني كبار شركات إنتاج

لنظرة عار: النفط الملوّث لظخة عار

على سمعة كندا

وصل معالي وزير البيئة الكندي بيتر كنت إلى الدوحة بالأمس ليصطدم بمشكلة رمال القطران ومياها المعكرة.

فمنذ اجتماع دوربان كانت حكومته تعمل على انتهاك قوانين حماية البيئة فتسرع إلى استخراج الموارد وهي مبادرة كانت الحكومة تروّج لها في ظلّ شعار اورويل الشهير القاضي "بتنمية الموارد تنميةً مسؤولة". وحذرت ECO مراراً وتكراراً من التأثير السلبي المخيف المترتب عن مخزون "النفط غير التقليدي" المكثّف من حيث الكربون. وحيث أن رمال القطران تمتد على مساحةٍ جغرافيّةٍ أعظم من مساحة دولة قطر مجموعةً وحيث أنّ

طموح ما قبل العام 2020!

ترى ECO بأن الطاولة الوزارية المستديرة المنعقدة في سبيل تعزيز طموح الأطراف قبل العام 2020 يجب أن تحرص أولاً على أن يعني جميع الوزراء بوضوح دواعي الارتقاء بطموح جميع الأطراف ومدى إلحاح المسألة وصلتها بمنح الدول النامية الدعم المناسب. فلم لا تبدأ الطاولة المستديرة بمعالجة أبرز المعطيات التي خرجت بها تقارير UNEP حول هوة الجياطن وتقارير 4° C الصادرة عن البنك الدولي. وبعد ذلك يقترح الوزراء ما ينوون القيام به.

إليك اقتراح سديد: دعونا ننقل مباشرة إلى أعظم الوعود. وإليك اقتراح آخر: دعونا نُسقط الدعم الممنوح للوقود الأحفوري؟ ولم لا تتم في معية الموضوع معالجة مسألة الهيدروفلوروكربون HFCs؟ هل فرغنا منها بعد؟ يا ليت. لقد آن الأوان لوقف عمليات بناء محطات فحم إضافية. وميدان اللعبة مفتوح أمام الجميع وما أمامهم سوى الاختيار فالوقت بدأ ينفذ. وبالحديث عن الوقت جاء على لائحة ECO بند حول وجوب الاتفاق على تاريخ للتوافق على اتخاذ تدابير إضافية.

تصويت الأكثرية مؤهل لكسر الجليد حول معضلة الهواء الساخن

وتمكنت من الوصول إلى آليات كيوتو، وامتثلت لشروط خفض الانبعاثات المصادق عليها QELROS والمُبيّنة في الملحق به، فهي توافق على عدم الشراء.

هذا وتُذكرُ ECO الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (وهذا ما يوافق عليه البرلمان الأوروبي) بأنه بموجب معاهدات الاتحاد الأوروبي يجب أن تُتخذ المواقف المشتركة بشأن قضايا البيئة مع مراعاة مقتضيات التصويت بالأكثرية الموصوفة. وهذا يعني بأن ائتلاًفاً من وزراء الدول التقدمية الحاضرة في الدوحة يُمكنها أن تنتقل بالاتحاد الأوروبي من موقف المشاهد الجبان إلى موقع كتلة تدعم مبادرة ترمي إلى التخلّص من جزء كبير من هوة الجياطن. وإذا حصل هذا ورفضت بولندا المصادقة على بند CP2 المنصوص عليه في بروتوكول كيوتو (وكلّ من يُشاركها النية السيئة) أصبحت الأخيرة وحدها في موقف الدولة الشريرة من دون أن تصحب بمعيتها مجموع دول الاتحاد الأوروبي.

يُعدّ بروتوكول كيوتو توافقاً مبدئياً على معاهدة ديمقراطية. وعليه تتصّ إجراءات البروتوكول إته في سبيل إدخال أي تعديل على البروتوكول، يتعيّن الحرص على بذل جميع الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق بالتوافق يُسرّ جميع الأطراف. ولكنّه يُبين أيضاً أنه إذا عمدت دولة أو أكثر إلى عرقلة أي تقدّم، يُمكن اعتماد التعديل و"كلّ أخير" من خلال التصويت بأكثرية ثلاثة أرباع الأعضاء. وبطبيعة الحال لا تدخل التعديلات حيّز التنفيذ سوى في تلك الدول التي أودعت شكوك الموافقة مما يعني أيضاً بأن الأخيرة لا تستطيع الحصول على المنافع التي يدرّها البروتوكول بصيغته المعدلة.

وعليه، في سياق معالجة مشكلة وحدات الكميات المخصصة AAU في موضوع

الهواء الساخن، في حال قررت دولة عدم الموافقة على أي تعديل أو المصادقة عليه بما يخفّض انبعاث الهواء الساخن بنسبة 13 جياطن، تحتفظ هذه الأخيرة رغم ذلك بفائض الاعتمادات من دون أن تُتاح أمامها أي سوق لشراء هذه الاعتمادات. . أما تلك التي صادقت على CP2 وتمكنت من

أمل في التغيير ؟

" نريد لأطفالنا أن يعيشوا في أميركا غير مثقلة بالديون وغير ضعيفة من عدم المساواة وغير مهددة من قبل الدمار الذي يسببه كوكب يزداد دفناً".

الرئيس باراك أوباما، شيكاغو/ 7 تشرين الثاني / نوفمبر

"وعلى الصعيد الدولي، كما تعلمون، أعتقد أن الولايات المتحدة كان لها موقف قوي وصارم وثابت جداً منذ بداية إدارة أوباما وأتوقع أن يستمر ذلك".

المبعوث الخاص لتغير المناخ تود ستيرن، الدوحة، 3 كانون الأول / ديسمبر

ثغرات العمل التعاوني الطويل المدى: من النص إلى الطن!

في ديربان، وافقت الأطراف على أن تعقد العمل التعاوني الطويل المدى هنا في الدوحة. يتطلب الإغلاق الناجح معالجة القضايا الحرجة أو إيجاد مجالات يمكن فيها القيام بالمزيد من العمل. في نص العمل التعاوني الطويل المدى ليوم الاثنين، كانت هناك بعض الثغرات، من النص إلى الطن.

صُدمت منظمة التعاون الاقتصادي عندما اكتشفت أن النص المتعلق بالدعم المالي للأعوام 2013-2015 كان ناقصاً. يجب أن يكون هناك على الأقل مضاعفة للبداية السريعة للتمويل، وولاية لعملية سياسية لتوسيع نطاق التمويل ليصل إلى هدف الـ 100 مليار دولار في السنة المحدد لعام 2020.

ومما زاد الطن أن هاتين المسألتين لم تردا في نص التمويل في إطار مؤتمر الأطراف. لا عجب أن هناك دعوات قوية لقياس التمويل والتبليغ عنه والتحقق منه إذا كانت هي الحل!

ويبدو أن النص لا يتضمن أيضاً خطة العمل لبناء القدرات الخاصة بالدوحة والممتدة على سنتين والقرارات بشأن تمكين البيانات من إدراج IPR، وبشأن الترابط بين مختلف الهيئات في إطار الاتفاقية، بما في ذلك مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ واللجنة التنفيذية للتكنولوجيا.

حيث يوجد نص، ترى منظمة التعاون الاقتصادي أنه يفترض إلى الطموح والسلامة البيئية. لا توحى برامج العمل في إطار الفرعيتين المخصصة لتوضيح الالتزامات والإجراءات بأن هذه العمليات سوف تؤدي إلى زيادة الطموح في التخفيف الضروري جداً حتى عام 2020 وما بعده.

تعبت منظمة التعاون الاقتصادي من رؤية نفس النص " الصارم والقوي والشفاف" بشأن المحاسبة المشتركة. بدلاً من ذلك، حان الأوان للتفق الأطراف على بعض القواعد لإعطاء معنى موضوعي لهذه الكلمات. إن تحديد موعد نهائي واضح يتعين بحلوله الاتفاق على قواعد محاسبة مشتركة، من شأنه أن يساعد على بناء الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاتفاق في الدوحة على بعض القضايا كسنة الأساس وإمكانات الاحترار العالمي. وأخيراً، هناك تحديد بالخط المائل (*italics*) فقط على الهدف العالمي وسنة الذروة - حقاً؟ تتساءل منظمة التعاون الاقتصادي عما إذا كان المناخ هو استجابة للتركيز المطبوع بدلاً من الالتزامات الفعلية.

الأسئلة الأساسية، والأهم بالنسبة للفريق العمل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل، لم تحل بعد - وهي المساواة في الحصول على التنمية المستدامة واستعراض هدف درجات الحرارة على المدى الطويل. هنا، عملية سنة واحدة من أجل الإنصاف ومراجعة محدودة للغاية لهدف درجات الحرارة على المدى الطويل بموجب متينة من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً في الحرص على أن الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل مطلع تماماً. إذا وصلنا إلى هنا؟

حسناً . . . نحن نعلم جميعاً أن الولايات المتحدة ليست على استعداد للتفاوض بشأن قضايا معينة. كما أن بعض المستفيدين الآخرين ككندا وروسيا واليابان ونيوزيلندا، لا يساعدون في إحراز التقدم، على الرغم من الضجيج والأصوات في العواصم. لذا يرجى الانتباه: إن الانتهاء الناجح لخطة

العمل التعاوني الطويل المدى أساسي من أجل السماح للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل، بالتقدم في عمله الساعي لزيادة الطموح على المدى القريب وإبرام اتفاق عالمي جديد وشامل بحلول 2015 على أقصى حد. لذا، تطلب منظمة التعاون الاقتصادي من الأطراف للتعامل مع النص بطريقة بناءة والعمل على تحقيق نتيجة ناجحة وإغلاق ناجح للعمل التعاوني الطويل المدى. هيا أيها المفاوضين والوزراء . . . نحن نعرف أنكم تستطيعون القيام بذلك!

ملاحظة إلى الدول غير الراغبة: لماذا تعتبر فترة التزام ثانية أفضل بالنسبة إليكم؟

السريعة لتمويلهم وجهودهم الشفافة لم تحظ بالتقدير الكافي. في حين أنها لم تتعاطف كثيراً مع محنة البلدان الغنية، تفهم منظمة التعاون الاقتصادي صعوبة أخذ أي مبلغ من المال من أيدي وزارات المالية، ولا سيما في الأوقات الاقتصادية الصعبة. قد نفتقر الخزنة إلى الالتزام بحل أزمة المناخ، وقد لا تفهم لم هو من الضروري جداً لوسيع نطاق تمويل المناخ بسرعة والوفاء بجميع الالتزامات بشفافية ومسؤولية.

ولهذا السبب، تغتتم منظمة التعاون الاقتصادي هذه الفرصة للاعتراف بأن البلدان المتقدمة النمو قد قدمت بالفعل بعض التمويل في فترة البداية السريعة للتمويل، وبأنه تعين على مفاوضي وزراء المناخ المشاركين في هذه المفاوضات العمل لفترة طويلة وشاقة لتوجيه هذا التمويل من خلال عمليات وضع الميزانيات الخاصة بالحكومات وتسليمه. حتى اليابان، التي واجهت تسونامي مدمر وكارثة نووية، أحرزت تقدماً في تنفيذ خططها، بحيث أنها شكّلت تقريباً نصف التزامات البداية السريعة للتمويل. وتعترف منظمة التعاون الاقتصادي أيضاً بأن البلدان المتقدمة النمو قد تعرضت لانقادات مبررة تماماً نتيجة فشلهم في الوفاء بالالتزام الـ 30 مليار دولار في مالية العامة جديدة وإضافية، فضلاً عن سلسلة من أوجه القصور الأخرى.

في الواقع، في حين أن البلدان المتقدمة تدّعي الآن بأنها قدمت أكثر من 33 مليار دولار أميركي، تظهر تحاليل مستقلة أن أقل من ثلث هذه الأموال جديدة وإضافية. عندما رفضت أي نوع من المعايير المشتركة لتقييم ما هو التمويل الذي يدعم هذا الهدف، ونظام تتبع مستقل، حتمت على نفسها الفشل.

بشكل بناء مع دول الاتحاد الأوروبي على التوصل إلى حل داخل أوروبا؟ ما رأيكم بمناصرة اقتراح لاستخدام 20% من ميزانية الاتحاد الأوروبي لأغراض التنمية منخفضة الكربون وبناء مرونة التكيف مع المناخ في الاتحاد الأوروبي؟ أو إدراج آلية للتداول في إطار قرار تقاسم الجهود يتضمن مخططاً كبيراً للاستثمار الأخضر؟ قوموا بتبادل وحدات الكميات المخصصة التي لا قيمة لها بسعر مخفض مقابل وحدات الاتحاد الأوروبي التي لها قيمة. في المقابل، يسمح مخطط الاستثمار الأخضر بإزالة الكربون من اقتصاداتكم. بإمكان هذا أن ينجح! وأنتم تعرفون ذلك...

روسيا، لماذا تعتقدون أنه يمكنك بيع الفائض الخاص بك من دون التوقيع على فترة الالتزام الثانية وإلى من ستييعين بالتحديد؟ لقد كان بروتوكول كيوتو واضحاً تماماً: من دون وجود أهداف مقدرة كميّاً للحد من الانبعاثات وخفضها، لا وجود للكميات المخصصة ولا وجود للترحيل. لا يمكننا أن نخدع الطبيعة من خلال حيل محاسبية.

التمويل السريع - النتائج

المختلطة للبداية السريعة

إن التمويل الخاص بالمناخ ليس مبادرة كريمة أو مساعدة طوعية - إنه التزام أخلاقي وقانوني للبلدان المتقدمة النمو، وعنصر أساسي في إيجاد حل لأزمة المناخ. غير أن الالتزامات الملموسة بالتمويل غير متوفرة حتى الآن في هذا المجال. الآن، سمعت منظمة التعاون الاقتصادي بعض الأصوات الغاضبة من البلدان المتقدمة النمو ومفادها بأن البداية

تود ECO أن تذكر الأطراف التي تمتلك كميات كبيرة من وحدات الكميات المخصصة الفائضة بموجب بروتوكول كيوتو: الإصرار على قواعد استخدام متساهلة ورفض الموافقة على الإلغاء في نهاية عام 2020 قد يؤديان إلى عكس ما تريدون.

لماذا ستوافق البلدان النامية على فترة التزام ثانية يغيب عنها الطموح والتطبيق المؤقت وفترة الخمس سنوات والتمويل... ما الذي يدعو هذه الدول إلى الموافقة على مثل هذه الصفقة البائسة؟

إذا فشلت المفاوضات بشأن بروتوكول كيوتو في الدوحة، فإن ذلك يعني أن فائض وحدات الكميات المخصصة سوف يختفي بين ليلة وضحاها، لأن هذه الوحدات لها معنى أو قيمة فقط في إطار بروتوكول كيوتو نافذ. وبالتالي فإن عرقلة التقدم بشأن هذه المسألة قد تتحول أيضاً إلى عكس ما تأملون في تحقيقه. تعتقد ECO أن هناك طرق بناء أكثر للخروج من هذه الفوضى. الرجاء تدوين الملاحظات!

أوكرانيا، لقد حان الوقت للخروج عن صمتك الخجول! ما رأيك بالانضمام إلى أسرة كيوتو مع هدف طموح وعدم بيع أي من الفائض الخاص بك؟ قد تكون مثل هذه الإجراءات الجريئة تذكرتك للانضمام إلى نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات.

بيلاروس وكازاخستان، لا يجب أن تكون بدايتكما سيئة من خلال دعم ترحيل حصص الانبعاثات الزائدة التي يمتلكها الآخرون! فكونا فريديتين!

أما بولندا وبلغاريا ورومانيا، فلماذا لا تعملوا منخفضة الكربون وبناء مرونة التكيف مع المناخ في الاتحاد الأوروبي؟